

مخطط تلخيصي

حاشي نورالدين

خصائص القاعدة القانونية

قاعدة ملزمة

قاعدة عامة و مجردة

قاعدة سلوك اجتماعية

أهم خاصية للقاعدة القانونية بحيث إذا انعدمت تتعدم القاعدة القانونية

مجردة أي أنها تحدد الأوصاف التي تبين الأشخاص المخاطبين بها و بالنسبة للواقع فهي تحدد الشروط الواجب توافرها لتطبيق تلك القاعدة

عامة أي أنها موجهة لكافة أفراد المجتمع أو لفئة معينة منه أو لشخص واحد لكن بصفاتهم و بالنسبة للواقع تعدد بكل الواقع التي تتحقق فيها شروط تطبيقها

هي عبارة عن خطاب تكتلبي موجه لأفراد المجتمع من طرف السلطة المختصة على وجه الإلزام قصد تنظيم سلوكهم

طلبة الحقوق ليسانس ماستر
جامعة الوادي 2021 2026



تمييز القاعدة القانونية عن القواعد الاجتماعية الأخرى

تعتبر القاعدة القانونية من القواعد الاجتماعية و بذلك هي تشارك معها في أوجه تمييزها عن القواعد الاجتماعية الأخرى ارتأينا وضع ذلك في جدول حتى تظهر أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بينهم بشكل واضح، وهو كالتالي :

قواعد الدين	قواعد الأخلاق	قاعدة المجاملات والعادات والتقاليد	القاعدة القانونية	
كل القواعد تخاطب أفراد المجتمع وتحكم سلوكهم وتعتبر قواعد اجتماعية، كما أنها قواعد عامة تتصف بطابع الإلزام من حيث الآثار المترتبة على مخالفتها.				أوجه الشبه
الدين (الوحي الإلهي)	الأخلاق المستقرة في المجتمع	المجتمع	التشريع (القانون الوضعي)	من حيث المصدر
قواعد تنظم سلوك الأفراد مع الله سبحانه و تعالى و فيما بينهم و الإنسان مع نفسه	واجب الإنسان نحو نفسه و نحو غيره من أفراد المجتمع	تقاليد تعارف عليها المجتمع في مختلف المناسبات الاجتماعية	قواعد مكتوبة و محددة تنظم سلوك الأفراد فيما بينهم	من حيث المضمون
سمو النفس البشرية	الارتقاء بالعقل البشري إلى تحقيق كمال الإنسان و تهذيبه	تحقيق غايات يسعى إليها المجتمع مثل استقراره	المحافظة على النظام في المجتمع و تحقيق العدل و المساواة بين الأفراد	أوجه الاختلاف من حيث الفایة
جزاءات عاجلة و أخرى آجلة في الدار الآخرة من الله سبحانه و تعالى	جزاء معنوي من خلال استكثار الرأي العام و تأليب الضمير	جزاء معنوي من خلال استكثار الجماعة (ردع اجتماعي)	جزاء مادي يوقع جبرا من طرف السلطة العامة المختصة في الدولة بكل وسائل الاجبار	من حيث الجزاء

حاشي نور الدين

حاشي نورالدين

تقسيمات الفاعدة القانونية

من حيث الإلزامية

من حيث أطراف العلاقة

طلبة الحقوق ليسانس ماستر
جامعة الوادي 2026 2021

القواعد المكملة

القواعد الأممية

قانون خاص

قانون عام

هي القواعد القانونية التي يجوز للأفراد الاتّفاق على ما يخالف الحكم الذي تضمنته

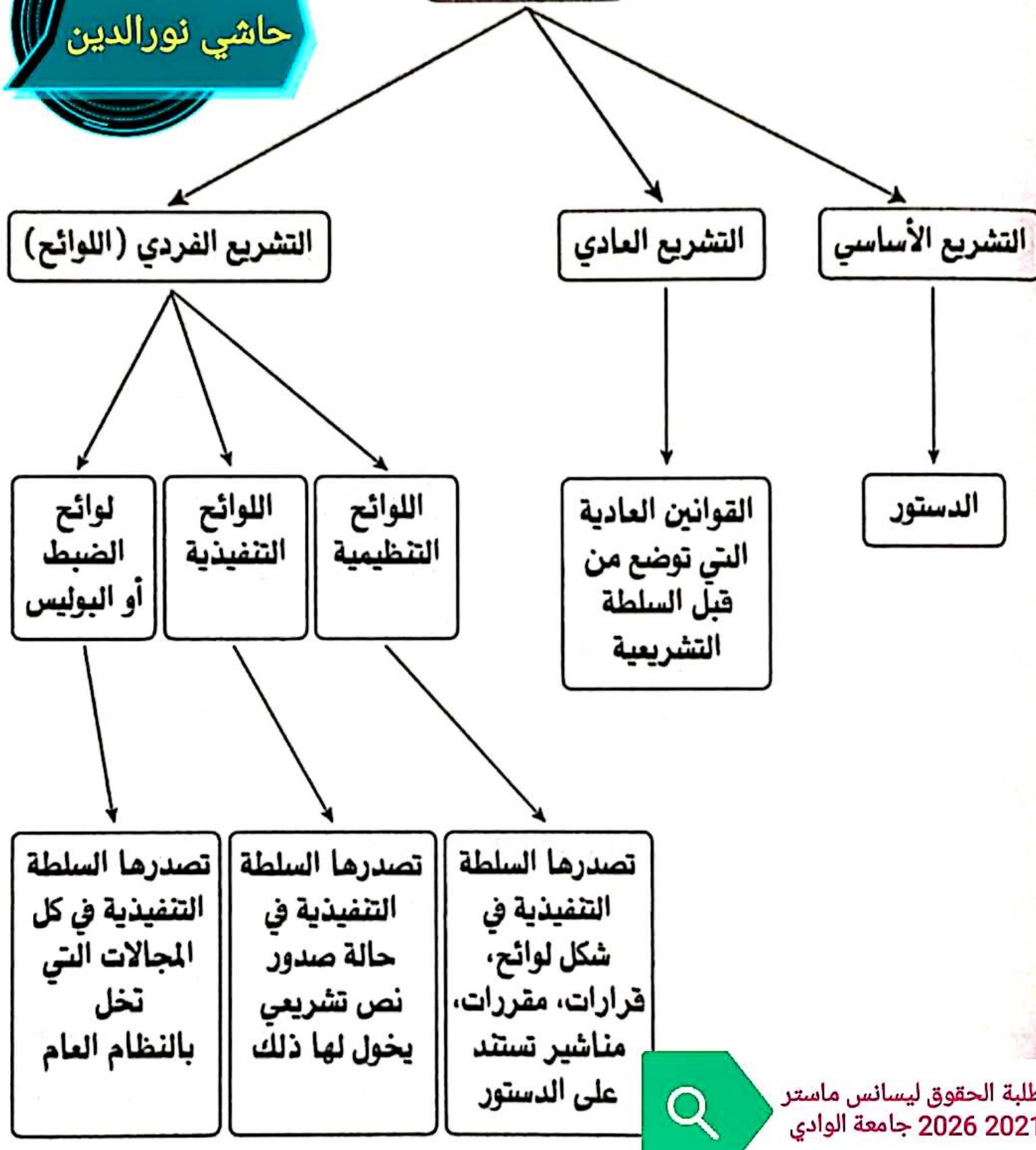
هي القواعد القانونية التي لا يجوز للأفراد الاتّفاق على ما يخالفها

فروعه :
- القانون المدني
- القانون التجاري
- القانون البحري
- قانون العمل
- قانون الإجراءات المدنية والإدارية
- القانون الدولي الخاص
- قانون النقل
- قانون التأمين

فروعه :
- القانون الدستوري
- القانون الإداري
- القانون المالي
- القانون الجنائي
- القانون القضائي

حاشي نور الدين

أنواع التشريع



تعريف العرف⁶³

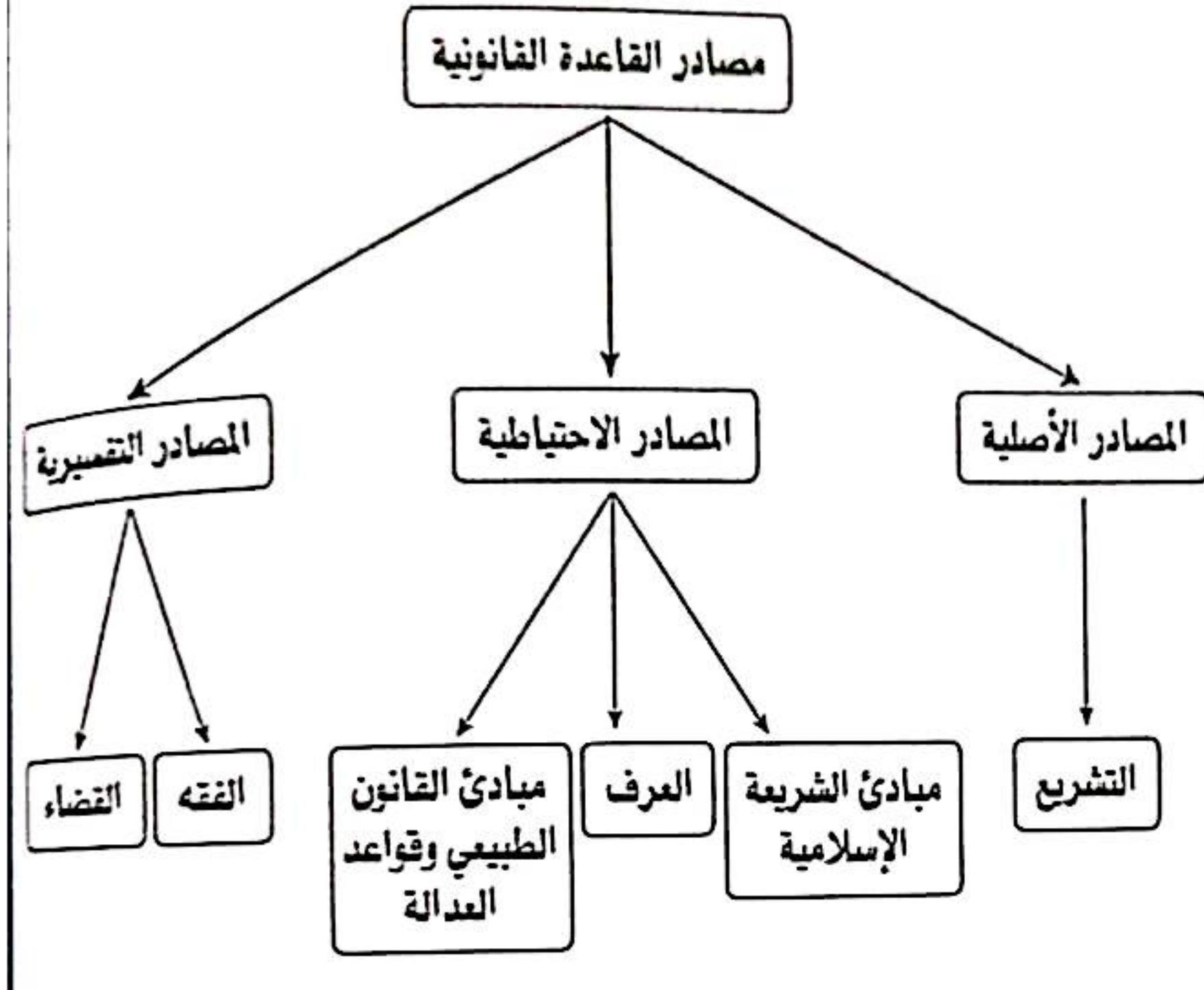
المقصود بالعرف هو اعتياد الناس على سلوك معين في مسألة معينة مع اعتقادهم في إلزام هذا السلوك لهم، وهو يتميز عن العادة الاتفاقية *Usage conventionnel* رغم أنهما يتشابهان في أوجه، وبذلك سيتم المقارنة بينهما في الجدول الآتي :

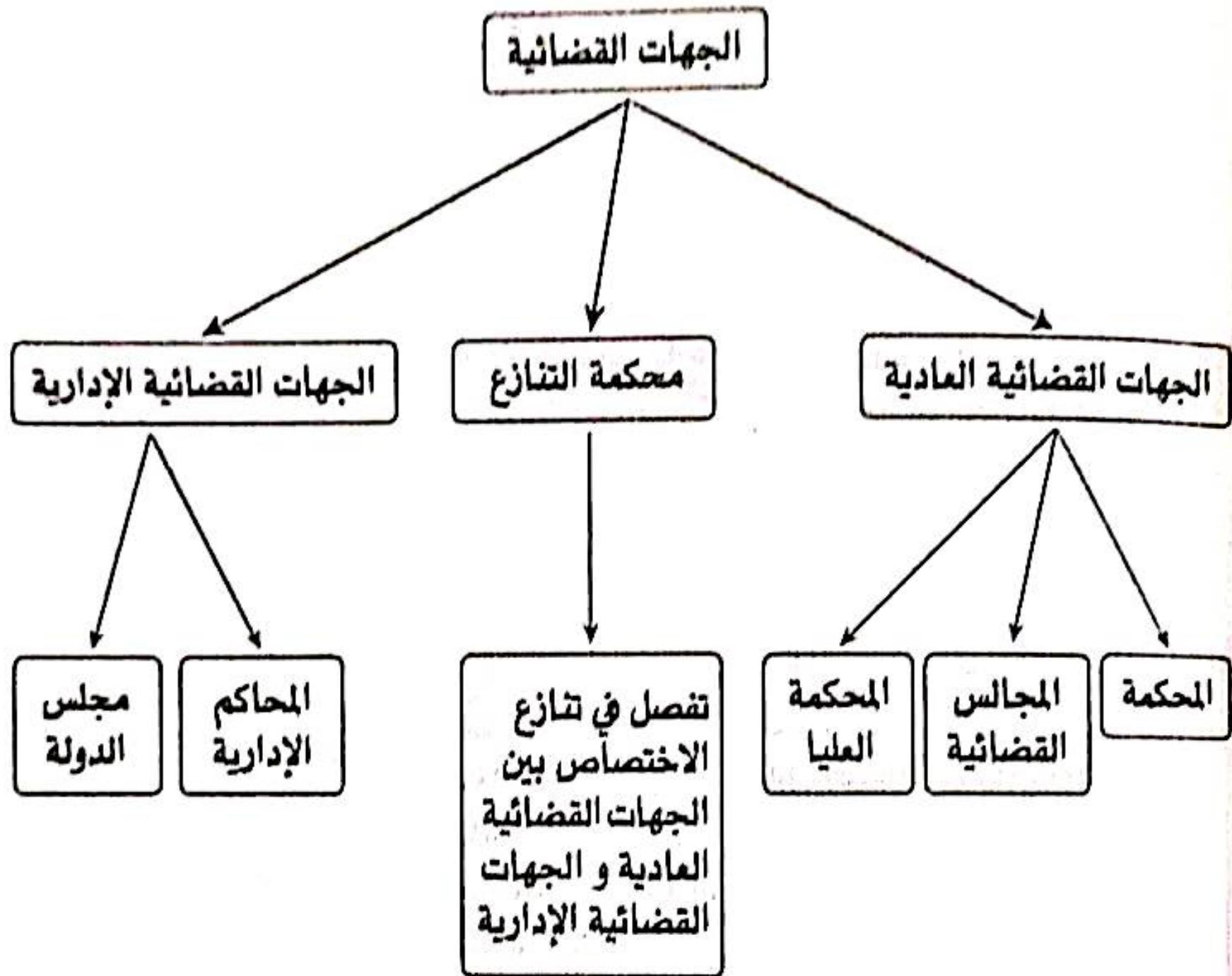
العادة الاتفاقية	العرف	أوجه الشبه
كلاهما يعتبران من خلق المعاملات درج عليهما العمل باطراد.		
مجرد اعتياد غير ملزم يفتقر لسند اتفاقي وهي عبارة عن واقعة مادية يتمتع القاضي بشأنها بالسلطة التقديرية.	يُعد قانون يطبقه القاضي من تلقاء نفسه لافتراض علمه به، ويخضع في تطبيقه لرقابة المحكمة العليا.	أوجه الاختلاف

الفرع الثاني

arkan al-urf و دوره

أولاً : أركان العرف⁶⁴ : العرف له ركناً ماديًّا و معنوًّا. فأما الركن المادي *Elément matériel* فيقصد به مجموعة التصرفات والأفعال الإيجابية أو السلبية المتواترة في مسألة معينة، حيث أن ذلك التواتر والتكرار يبعث في القاعدة العرفية استقرار ويزيدها قوة. أما الركن المعنوي *Elément moral ou psychologique* فهو ركن نفسي غير مادي يقصد به إحساس الأشخاص الذين يتبعون السلوك المعتمد بأنه ملزم لهم قانوناً، حيث أن هذا الركن هو الذي يحول واقعة السلوك المعتمد إلى قاعدة قانونية مؤداماً ضرورة إتباع هذا السلوك و به تصبح مفروضة.





أعوان القضاء^{٩٠}

من أجل أن يحقق القضاة مبتغاه في تحقيق العدالة لابد له من معاونين حيث سيتم ذكرهم في جدول مع تحديد القانون الذي تخضع له كل فئة كالتالي :

القانون الذي يخضعون له	تعريف	أعوان القضاء
القانون رقم 07-13 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة (ج.ر 55 المؤرخة في 30/10/2013).	يعمل على حماية وحفظ حقوق الدفاع ويساهم في تحقيق العدالة واحترام سيادة القانون.	المحامي <i>L'avocat</i>
القانون رقم 02-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتضمن تنظيم مهنة الموثق (ج.ر 14 المؤرخة في 08/03/2006).	ضابط عمومي مفوض من قبل السلطة العمومية للقيام بمهامه.	الموثق <i>Le notaire</i>
القانون رقم 06-03 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي (ج.ر 14 المؤرخة في 08/03/2006).	ضابط عمومي مفوض من قبل السلطة العمومية يتولى تسيير مكتب عمومي لحسابه الخاص وتحت مسؤوليته.	المحضر القضائي <i>L'huissier</i>
المرسوم التنفيذي رقم 310-95 المؤرخ في 10 أكتوبر 1995 المحدد لشروط التسجيل في قوائم الخبراء، القضائيين وكيفياته وكذا حقوقهم وواجباتهم (ج.ر 60 المؤرخة في 15/10/1995).	هو رجل فني مختص في مجال معين (محاسبة، طب، هندسة، ...) يستعين به القضاة لتوضيح مسألة فنية.	الخبرير القضائي <i>Expert judiciaire</i>

<p>القانون رقم 16-07 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتضمن تنظيم مهنة محافظ البيع بالزيادة (ج.ر 46 المؤرخة في 2016/08/03).</p>	<p>ضابط عمومي مذومن من قبل السلطة العمومية يتولى تسيير مكتب عمومي لحسابه الخاص وتحت مسؤوليته.</p>	<p>محافظ البيع بالزيادة Commissaire Priseur</p>
<p>الأمر رقم 95-13 المؤرخ في 11 مارس 1995 المتضمن تنظيم مهنة المترجم - الترجمان ال رسمي. (ج.ر 17 المؤرخة في 1995/03/29).</p>	<p>ضابط عمومي يتم تعيينه بموجب قرار من وزير العدل</p>	<p>المترجم - الترجمان الرسمي Traducteur interprète officiel</p>
<p>المرسوم التنفيذي رقم 100-09 المؤرخ في 10 مارس 2009 المحدد لكيفيات تعين الوسيط القضائي (ج.ر 16 المؤرخة في 2009/03/15).</p>	<p>شخص طبيعي أو جمعية تسد لهم مهنة الوسيط القضائي بموجب أمر صادر عن القاضي يتضمن موافقة الخصوم وتحديد الأجال الأولى المنوحة لل وسيط للقيام بمهنته و تاريخ رجوع القضية إلى الجلسة</p>	<p>ال وسيط القضائي Le Médiateur judiciaire</p>

أنواع التفسير

تحدد أنواع التفسير حسب الجهة التي تقوم به ، فالتفسير الصادر عن السلطة التشريعية تفسير تشريعي و التفسير الصادر عن السلطة القضائية تفسير قضائي و التفسير الصادر عن الفقهاء تفسير فقهي، حيث تميّز بينهم من خلال الجدول الآتي :

التفسير الفقهي	التفسير القضائي	التفسير التشريعي	من حيث السلطة المختصة بإصداره
الفقهاء	السلطة القضائية (القضاة)	السلطة التشريعية (المشرع)	
الملفات والأبحاث	- الأحكام والقرارات القضائية - الاجتهادات القضائية الصادرة عن المحكمة العليا و مجلس الدولة	بمقتضى تشريع لاحق	مصدر التفسير
ليس له صفة الإلزام يستعين به المشرع ويستعين به القاضي	- غير ملزم - قرارات المحكمة العليا يكون التفسير فيها ملزماً للمحاكم والمجالس القضائية	يكون ملزماً للقاضي من تاريخ نفاذ القاعدة القانونية الأصلية وليس تاريخ نفاذها بعد التفسير	من حيث الأنوار المترتبة